الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/82
10 March 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة
الدورة الثانية عشرة
جنيف، ١٢-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨

تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة

أولاً – موجز أعده الرئيس

ألف – البيانات الافتتاحية

١- أدلى الأمين العام للأونكتاد، الدكتور سوباتشاي بانيتشباكدي، ببيان افتتاحي. وأدلى ممثل هندوراس ببيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأدلى ممثل الأرجنتين ببيان باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأدلى ممثل سلوفينيا ببيان باسم الاتحاد الأوروبي. وأدلى ممثل بنغلاديش ببيان باسم مجموعة أقل البلدان نمواً. وأدلى ممثل الفلبين ببيان باسم المجموعة الآسيوية. وأدلى ممثل تشاد ببيان باسم المجموعة الأفريقية. وأدلى ممثل الاتحاد الروسي ببيان باسم المجموعة دال. وأدلى ممثلو بيرو والصين والعراق ببيانات عامة.

باء – الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية
(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢- قدمت رئيسة فرع تحليل قضايا الاستثمار في شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع البند ٣ من جدول الأعمال، مستعرضة المسائل المقرر مناقشتها في اجتماعي فريقي الخبراء المعنيين بالاتجاهات وبتمويل الهياكل الأساسية. وأبرزت في بيانها الافتتاحي التحديات السياساتية المتصلة باستفادة البلدان إلى أقصى حد ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر والحاجة إلى استكشاف أوجه التآزر الممكنة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر في سياق تنمية صناعات الهياكل الأساسية.

١- الاتجاهات: الأدوار والآفاق المحتملة لأشكال التمويل البديلة

٣- قالت إن الهياكل الأساسية ضرورية للتنمية الاقتصادية ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكرت أن تنمية الهياكل الأساسية المتصلة بالصادرات في آسيا كانت محركاً هاماً للنمو والتنمية. وفي سياق مماثل، أكدت أن تحسين الهياكل الأساسية الضعيفة والقاصرة في أفريقيا سيزيل عقبة كأداء تحول دون التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. فأفريقيا تحتاج إلى الهياكل الأساسية لتتمكن من ممارسة التجارة والانتقال من تنمية قائمة على الموارد إلى تنمية قائمة على الصناعة.

٤- ولاحظت أن احتياجات الاستثمار في الهياكل الأساسية ضخمة ومتزايدة. وتناول الخبراء المشاركون في المناقشة هذه المسألة وساقوا عليها أمثلة من آسيا وأفريقيا. وتثير الاحتياجات العالمية المتزايدة في مجال الهياكل الأساسية مسألة الموارد اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات والأدوار والآفاق المحتملة لأشكال التمويل البديلة (السياسة المالية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر). ورغم زيادة مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الهياكل الأساسية منذ ثمانينات القرن الماضي، فإن القطاع العام لا يزال يؤدي الدور الأهم في مجال الهياكل الأساسية، بل إن هذا الدور قد زاد في بعض النواحي منذ مطلع الألفية الثانية.

٥- وحُدِّدت عقبات كثيرة تعوق تنمية الهياكل الأساسية في البلدان النامية أهمها (أ) ضعف مستوى التمويل في الأجل الطويل؛ (ب) ضعف قدرة القطاع العام على إدارة مشاركة القطاع الخاص والصفقات المعقودة في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ (ج) ضعف قدرة القطاع الخاص المحلي على إدارة المشاريع الكبيرة للغاية على مدى فترة زمنية طويلة؛ (د) مقاومة المجتمع لمشاركة القطاع الخاص استناداً إلى اعتقاد عام بأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الأسعار. وبيَّن الخبراء أيضاً أن الهندسة المالية، على أهميتها، ليست بديلاً لحُسن تصميم المشاريع.

٦- واعتُبر بناء القدرات على المستوى الحكومي عنصراً أساسياً لتأمين استدامة مشاريع الهياكل الأساسية، ولا سيما المشاريع التي يشارك فيها القطاع الخاص. ويشمل ذلك (أ) القدرة على التفاوض مع الشركات عبر الوطنية على ترتيبات الشراكات بين القطاعين العام والخاص على نحو يحمي مصلحة دافعي الضرائب والمستخدمين؛ (ب) القدرة على وضع إطار قانوني وتنظيمي واضح؛ (ج) القدرة على تحديد شركات ومؤسسات أجنبية كافية ومناسبة توفر التمويل والتأمين وتقوم بدراسات جدوى. وذُكر بوجه خاص أن إعداد دليل حول كيفية الوفاء بالاحتياجات من المعلومات في مجال التمويل أمر حاسم الأهمية لتنمية الهياكل الأساسية للبلدان.

٢- تمويل الهياكل الأساسية: كيفية تحقيق أقصى درجات الاستمرارية والفعالية للاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية والقنوات الأخرى

٧- قالت رئيسة فرع تحليل قضايا الاستثمار أيضاً إن تمويل تنمية الهياكل الأساسية يمكن أن يدعم الحلقة الحميدة التي تفضي في نهاية الأمر إلى النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وربما كان التمييز بين التمويل العام والتمويل الخاص لا طائل تحته نظراً للاحتياجات الضخمة إلى الهياكل الأساسية في البلدان النامية والدور الحافز الهام للغاية الذي يؤديه التمويل العام. وقيَّمت خبيرة التحديات الرئيسية التي تقف دون تمويل مشاريع الهياكل

الأساسية في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، والتدابير اللازمة لمواجهة هذه التحديات. وذكرت أن بطء وتيرة الإصلاح التنظيمي والتدخلات الحكومية المحتملة يمكن أن تثبط همة المستثمرين المحتملين من القطاع الخاص. كما أن اعتماد إطار قانوني وإنشاء سلطة تنظيمية لا يزالان دون المستوى المطلوب، نظراً لضعف الحوكمة وعدم كفاية الموظفين وضعف القدرة المؤسسية. وأكدت أنه لا بد في الأجل الطويل من إيجاد بيئة تمكينية من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتنمية الهياكل الأساسية.

٨- وعرض بعض الخبراء من القطاع الخاص آراءهم بشأن كيفية تحقيق أقصى درجات الاستمرارية والفعالية للاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية وغير ذلك من مصادر تمويل الهياكل الأساسية. وأكدوا، مستشهدين بأمثلة ملموسة، أن "مبادئ التعادل" شجعت التعاون والتنافس بين المصارف التجارية على نحو يسهم في التنمية المستدامة ووفرت إطاراً للمناقشات بين المصارف التجارية والمنظمات غير الحكومية البيئية. واتفقت الآراء عموماً أثناء النقاش أن الاستثمار العام والاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، لا يستبعد أحدهما الآخر بل يدعم كل منهما الآخر. ويصدق هذا بوجه خاص في مجال الهياكل الأساسية لأن لجميع الأطراف مصالح يعزز بعضها بعضاً في استمرار المشاريع فترات زمنية طويلة للغاية.

جيم - تقارير اجتماعات الخبراء وأفرقة الخبراء الحكومية الدولية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- اجتماع الخبراء المعني بالآثار الإنمائية المترتبة على وضع قواعد الاستثمار الدولي

٩- قام السيد بيدرو دولسيرو، رئيس اجتماع الخبراء المعقود يومي ٢٨ و٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بعرض تقريره. وأبرز ثلاثة تحديات تواجهها البلدان النامية عند التفاوض على اتفاقات الاستثمار الدولية. أولاً، يتعين على البلدان أن تكفل التماسك السياساتي بين مختلف اتفاقات الاستثمار الدولية التي تعقدها وسياساتها الاقتصادية والإنمائية الداخلية. ثانياً، يجب تحقيق التوازن بين المصالح العامة والمصالح الخاصة في اتفاقات الاستثمار الدولية. وذُكر أن استخدام الاستثناءات العامة من المعاهدات هو أحد السبل الممكنة لتعزيز قدرة الدول على الاحتفاظ بالمرونة السياساتية. ثالثاً، أُثيرت مسألة كيفية تعزيز البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية، ومسألة المسؤولية الاجتماعية للشركات وما إذا كان يجب أن تتضمن اتفاقات الاستثمار الدولية شروطاً ملزمة للمستثمرين.

١٠- ودعا التقرير الأونكتاد إلى تعزيز برامجه في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات. واقتُرح أن يضع الأونكتاد معاهدة نموذجية للاستثمار الثنائي من أجل مساعدة البلدان النامية في مفاوضاتها أو صكوكاً غير ملزمة أخرى، مثل المبادئ التوجيهية أو أفضل الممارسات أو مصفوفة بسياسات مختلف البلدان في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. واتفقت الآراء بوجه عام على أن الأونكتاد محفل ملائم لتوفير معارف أوسع نطاقاً ومناقشة المشاكل الناشئة حديثاً. وأعرب بعض المندوبين عن قلقهم إزاء زيادة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة والتداخل بين اتفاقات الاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف.

٢- اجتماع الخبراء المعني بمقارنة أفضل الممارسات لإيجاد بيئة مواتية للاستفادة إلى أقصى حد من فوائد التنمية والنمو الاقتصادي والاستثمار في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

١١- عرض السيد إيمانويل فاركو، نائب الرئيس والمقرر، تقرير اجتماع الخبراء المعقود يومي ٢٤ و٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وبدأ تقريره ببيان تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر الاستراتيجية الخمسة التي برزت من عمليات استعراض سياسات الاستثمار وسائر أعمال الأونكتاد. واقتُرح أن يواصل الأونكتاد الإسهام في زيادة قدرة واضعي السياسات على استنباط سياسات توفر الشروط اللازمة لجعل الاستثمار الأجنبي ملائماً للاحتياجات والاستراتيجيات الإنمائية لكل بلدٍ من البلدان.

١٢- أولاً، أيد التقرير منهجية الدراسات الإفرادية التي اقترحتها الأمانة، وقائمة المواضيع الواردة في ورقة المعلومات الأساسية، والمواضيع والقضايا الإضافية التي طرحها الخبراء من أجل تحسين المعرفة بالممارسات الجيدة التي تسمح باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. ثانياً، اقتُرح أن يقوم الأونكتاد بنشر سلسلة إرشادية بشأن أفضل الممارسات في مجال الاستثمار من أجل التنمية يكون الغرض منها سد ثغرة بحثية وتوفير أساس للأنشطة المقبلة في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات. ثالثاً، سلّم التقرير بأن الأونكتاد هو المحفل المناسب لتوفير ما يلزم من معارف واسعة للاضطلاع بهذا العمل. وقال أيضاً إن الأونكتاد هو المحفل المناسب لمناقشة القضايا الناشئة وكذلك الدروس والتجارب المستفادة في حوار مستمر على مستويي السياسات الوطنية والدولية، بالتعاون مع منظمات دولية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

٣- فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، الدورة الثامنة

١٣- قدم الموظف المسؤول عن برنامج الأونكتاد لقوانين وسياسات المنافسة إلى اللجنة تقريراً عن الدورة الثامنة لفريق الخبراء التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وقيّم التقرير نتائج المناقشات الموضوعية التي جرت أثناء اجتماعات المائدة المستديرة واستعراض النظراء الطوعي بشأن قواعد المنافسة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وقُدمت إلى اللجنة معلومات عن اجتماعات المائدة المستديرة التي ناقشت المواضيع التالية: (أ) المنافسة على المستويين الوطني والدولي في أسواق الطاقة؛ (ب) معايير تقييم مدى فعالية السلطات المعنية بالمنافسة؛ (ج) سياسة المنافسة وممارسة حقوق الملكية الفكرية؛ (د) بناء القدرات من أجل الإنفاذ الفعال لقوانين وسياسات المنافسة. كما ناقش الموظف المسؤول مجالات التعاون الجديدة بين الأونكتاد وشبكة المنافسة الدولية. وتضمن التقرير المقدم إلى اللجنة جدول أعمال مؤقتاً اقترحه فريق الخبراء لدورته التاسعة.

٤- فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، الدورة الرابعة والعشرون

١٤- قدمت نائبة الممثل الدائم لبعثة غانا إلى اللجنة تقريراً عن أعمال الدورة الرابعة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (الفريق). وسلطت الضوء أيضاً على عدد من الأنشطة

التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد في الفترة التي تخللت دورتي اللجنة من أجل تعميم منشورات الفريق. وفيما يخص الدورة الرابعة والعشرين للفريق، لوحظ أن هذه الدورة جمعت عدداً قياسياً من المشاركين. وكان البند الرئيسي لجدول أعمال الدورة هو استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. كما نوقشت في إطار بند جدول الأعمال المعنون "مسائل أخرى" مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية للشركات والكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات.

١٥- وفيما يتعلق بالأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد لتعزيز عمل الفريق، سُلط الضوء على ما يلي: (أ) حلقة عمل تقنية بشأن الإبلاغ المالي والشفافية في الصناعات الاستخراجية عقدت في جنيف في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛ (ب) مؤتمر بشأن الاستثمار والممارسات الجيدة في مجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات عقد في القاهرة بمصر يومي ١٨ و١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛ (ج) ندوة دولية بشأن التقريب بين معايير المحاسبة في الاقتصادات الناشئة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية عقدت في بكين في تموز/يوليه ٢٠٠٧؛ (د) مؤتمر إقليمي بشأن تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عقد في ألماتي بكازاخستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛ (هـ) جلسة حوار بين القطاعين العام والخاص بشأن تشجيع الاستثمار المسؤول في الأسواق الناشئة عقدت في جنيف في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ (و) منشورات ورسائل إخبارية متنوعة؛ (ز) أنشطة تنسيقية مع منظمات دولية كبرى وأنشطة تعاونية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

دال - تنفيذ توصيات اللجنة، بما في ذلك تقييم عمل اللجنة منذ مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١٦- عرض الموظف المسؤول عن الشعبة، في تقريره المقدم إلى اللجنة بشأن البند ٥ من جدول الأعمال، مذكرة الأمانة المعنونة "تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الحادية عشرة وعما أنجزته اللجنة من عمل منذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد" (TD/B/COM.2/81) ومرفقاتها. ووجه الانتباه أيضاً إلى تقرير الشعبة القادم عن أنشطتها والمعنون "من ساو باولو إلى أكرا".

١٧- واستناداً إلى مختلف ولايات الشعبة الناشئة عن توافق آراء ساو باولو وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن إعلان الألفية، شدد الموظف المسؤول على أن الهدف العام لعمل الشعبة هو "تسخير الاستثمار من أجل التنمية" عن طريق التدخل على مستويين (السياسات الوطنية والدولية) وفي ثلاثة مجالات عمل (البحث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء عن طريق الهيئات الحكومية الدولية، والمساعدة التقنية). وأكد أن تدخلات الشعبة تقوم على أربعة معايير (الاختصاص والحفز والابتكار وتلبية الطلب) وعلى خمس قيم أساسية (الصلة بالموضوع والجودة والكفاءة والفعالية والتأثير)، ثم عرض المنتجات الرئيسية الستة (تقرير الاستثمار العالمي، وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعمليات استعراض سياسة الاستثمار، واتفاقات الاستثمار الدولية، وتيسير الاستثمار، والمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ)، واستعرض إنجازات الشعبة من حيث ما أصدرته من نواتج وما حققته من تأثيرات. وأوجز أنشطة الشعبة في عام ٢٠٠٧ (إصدار أكثر من ٥٠ منشوراً،

بما في ذلك الكتب والأدلة والاستعراضات وورقات القضايا ومنشورات الإنترنت؛ وعقد ٣٥ مؤتمراً وندوة واجتماعاً وحلقة عمل؛ وتنظيم نحو ٩٠ دورة تدريبية استغرقت ما مجموعه ٢٢٥ يوم تدريب لصالح أكثر من ٣ ٠٠٠ فرد؛ وإدارة ٢٠ موقعاً شبكياً ومعها ست قواعد بيانات وشبكات خبراء؛ واستفادة قرابة ١٤٠ بلداً، بما فيها ٣٤ بلداً من أقل البلدان نمواً، من المساعدة التقنية للشعبة في عام ٢٠٠٧)، وأشار إلى التقييمات الخارجية الإيجابية، وما ناله عمل الشعبة من تقدير أثناء الاجتماعات الحكومية الدولية مثل اجتماعات اللجان، والملاحظات التعقيبية الواردة من مسؤولين كبار في البلدان المستفيدة ومن واضعي السياسات بوجه عام، والملاحظات التعقيبية لوسائط الإعلام التي كانت إيجابية في أغلبيتها الساحقة باعتبارها مؤشرات دالة على التأثير. وختاماً، أبرز الشراكات التي تقيمها الشعبة داخل الأونكتاد والأمم المتحدة وخارجها، وشكر البلدان المانحة لما قدمته من مساهمات، كما شكر البلدان الأعضاء لما قدمته من إرشادات لعمل الشعبة.

١٨- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أعرب عدة مندوبين عن تقديرهم للوثائق التي أصدرتها الأمانة وللعرض الذي قدمته. وفي معرض تعليقهم على النتائج المحرزة، دعا المندوبون الأونكتاد إلى ما يلي: (أ) بحث التباين بين صورة الاستثمار التي تعكسها في الخارج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومناخها الاستثماري الفعلي؛ (ب) دراسة الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما تحديد أدوات السياسة الاستثمارية ذات الصلة؛ (ج) بحث تشريعات البلدان الأعضاء فيما يتصل بالقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتبارات حماية الأمن الوطني، من أجل الإسهام في زيادة الشفافية والقابلية للتنبؤ في هذا المجال؛ (د) مواصلة تحليل مسألة المعاملة بالمثل في معاهدات الاستثمار؛ (هـ) تحليل الارتباط بين المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف لأنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما مسألة التداخل بين الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ومدونات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعاهدات الاستثمار الثنائية. ودعوا الأونكتاد أيضاً إلى إصدار مبادئ توجيهية لتوعية البلدان المعنية لهذه المشكلة. كما أشير إلى مسألة اتساق السياسات في العلاقة بين القوانين الوطنية والالتزامات المتعددة الأطراف.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١٩- افتتح السفير السيد إ. غوستي أغونغ ويساكا بوجا (إندونيسيا)، باسم السفير السيد مكارم ويبينوسو (إندونيسيا)، رئيس لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة في دورتها الحادية عشرة، الدورة الثانية عشرة للجنة في قصر الأمم بجنيف في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٢٠- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الأولى المعقودة في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الأشخاص التالية أسماؤهم لعضوية مكتبها:

الرئيس: السيد يوري آفاناسييف* (الاتحاد الروسي)

نواب الرئيس: السيدة دينار هنريكا سينورات (إندونيسيا)

السيد عبد الله ولد إسحاق (موريتانيا)

السيدة دولسي ماريا فايي (المكسيك)

السيد فريدريك آرثر* (النرويج)

السيد إدوارد براون (المملكة المتحدة)

المقررة: السيدة سوبافادي شوتيكاجان (تايلند)

* لم يتمكن السيد آفاناسييف من أداء مهامه كرئيس وحل محله في الجلسة السيد آرثر.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢١- في الجلسة نفسها، أقرت اللجنة جدول أعمالها المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/79. وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الدورة الثانية عشرة كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية

٤- تقارير اجتماعات الخبراء وأفرقة الخبراء الحكومية الدولية:

(أ) اجتماع الخبراء المعني بالآثار الإنمائية المترتبة على وضع قواعد الاستثمار الدولي

(ب) اجتماع الخبراء المعني بمقارنة أفضل الممارسات لإيجاد بيئة مواتية للاستفادة إلى أقصى حدّ من فوائد التنمية، والنمو الاقتصادي والاستثمار في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

(ج) فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، الدورة الثامنة

(د) فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، الدورة الرابعة والعشرون

٥- تنفيذ توصيات اللجنة، بما في ذلك تقييم عمل اللجنة منذ مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

دال – اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية
(البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٢- أذنت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، للمقرر بأن يعد تقريراً عن الاجتماع، مشفوعاً بالموجز الذي يعده الرئيس بشأن البنود الموضوعية من جدول الأعمال، لتقديمه إلى مجلس التجارة والتنمية.

مرفق

الحضور

١- حضر دورة اللجنة ممثلون عن الدول الأعضاء التالية في الأونكتاد:

اتحاد الروسي
الأرجنتين
إسبانيا
إسرائيل
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
نغولا
أوغندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
بلغاريا
بنغلاديش
بنن
بوتسوانا
البوسنة والهرسك
بيرو
بيلاروس
تايلند
ترينيداد وتوباغو
تشاد
الجزائر
الجمهورية التشيكية
جمهورية تترانيا المتحدة
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جنوب أفريقيا
زمبابوي
السلفادور
السودان
صربيا
الصين
العراق
عمان
غانا
فرنسا
الفلبين
فنلندا
الكاميرون
كندا
كوبا
كوت ديفوار
الكونغو
مالي
مدغشقر
مصر
المكسيك
المملكة العربية السعودية
النرويج
نيجيريا
هايتي
الهند
هندوراس
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

٢- وكانت الدولة التالية ممثلة في اللجنة بصفة مراقب:

الكرسي الرسولي

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في اللجنة:

الاتحاد الأفريقي

الجماعة الأوروبية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

٤- وكانت الوكالتان المتخصصتان التاليتان ممثلتين في اللجنة:

المنظمة الدولية للهجرة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٥- وحضر الدورة الخبراء المشاركون في المناقشة التالية أسماؤهم:

١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٣: الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية

الجزء ١: الاتجاهات: الأدوار والآفاق المحتملة لأشكال التمويل البديلة

السيد سيماكولا كيوانوكا، وزير الدولة لشؤون المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، أوغندا

السيد أرفيند مايارام، مساعد الوزير، وزارة المالية، الهند

السيد مايكل ليكوسكي، معهد الدراسات الشرقية والأفريقية، المملكة المتحدة

الجزء ٢: تمويل الهياكل الأساسية: كيفية تحقيق أقصى درجات الاستمرارية والفعالية للاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية والقنوات الأخرى

السيدة العزة محمدو، المحفل الأفريقي لتنمية المرافق العامة، جنوب أفريقيا

السيد دوغ بروكس، كبير الاقتصاديين، معهد مصرف التنمية الآسيوي

السيد أوسامو أوداوارا، رئيس إدارة التنمية المستدامة، مصرف Mizuho Corporate Bank

السيد شيغيرو كياما، المدير التنفيذي المقيم لأفريقيا، JBIC، اليابان

السيد نيكولا دوتري، Veolia Eau، فرنسا

١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٤: تقارير اجتماعات الخبراء وأفرقة الخبراء الحكومية الدولية

اجتماع الخبراء المعني بالآثار الإنمائية المترتبة على وضع قواعد الاستثمار الدولي

السيد بيدرو لويس دالسيرو، البعثة الدائمة للبرازيل

اجتماع الخبراء المعني بمقارنة أفضل الممارسات لإيجاد بيئة مؤاتية للاستفادة إلى أقصى حد من فوائد التنمية والنمو الاقتصادي والاستثمار في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

السيد إيمانويل فاركو، البعثة الدائمة لفرنسا

٦- وشارك في الدورة الخبراء التالية أسماؤهم:

السيد غلين روبنس، مستشار لدى شعبة المشاريع في الأونكتاد، جامعة كوازولو - ناتال، جنوب أفريقيا

السيدة نان هو، مصرف Mizuho Corporate Bank، مساعدة نائب الرئيس، طوكيو.

- - - - -